إعمال العقل في السنة النبوية بين البناء والهدم

عبدالحميد محمد العزابي
دار الإفتاء
azzabi9@hotmail.com

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،،

أما بعد فإن من نعم الله –عز وجل– علينا أن متعنا بهذه العقول رفعة لنا وتكريماً، وأنزل شريعته السمحة لنتعقل معانيها ونتفكر في مبانيها، وأرشدنا في كتابه إلى التفكر والتدبر بهذه العقول، فمن المحال إذا أن تصادم الشريعة هذه العقول التي أوجدها الله وفطرها، وهو الحكيم العليم القدير، وكما قال ابن تيمية في غير موضع من كتبه: فإن الرسل –صلوات الله عليهم وسلامه– قد يخبرون بمحارات العقول وهو ما تعجز العقول عن معرفته ولا يخبرون بمحالات العقول وهو ما يعلم العقل استحالته[1]، ويقول الشاعر العراقي:

يعترض العقل على خالق ****** من بعض مخلوقاته العقل[2]**

وما زال علماء الإسلام قديماً وحديثاً يستعملون عقولهم في خدمة هذه الشريعة الغراء، ويظهر ذلك جلياً من خلال القواعد التي قعدوها في علم أصول الحديث والفقه واللغة وغيرها، وهذا هو المنهج الحق السوي، لا ما اخترعه المنحرفون باعتراضاتهم الواهية على الشريعة الموسومة بالتعقل والتفكر زعموا، فماذا بعد الحق إلا الضلال، ولأجل هذا أحببت المشاركة في هذا الملتقى العلمي لبيان الاتجاه العقلي المعاصر بين الاستعمال الحق البناء الهادف وبين الاستعمال الباطل الهدام، ودحضاً لادعاءات المستشرقين ومن تبعهم من المستغربين من أبناء جلدتنا الذين ردوا أحكام الشريعة من جهة بحجة معارضة العقل، وزعموا قصور علماء الإسلام في تبيين الحق من جهة أخرى، والله المستعان.

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الاستعمال الصحيح للعقل من خلال القواعد والأصول المتعلقة بالحديث النبوي.

الفصل الثاني: الاستعمال الباطل للعقل. وقسمته إلى مبحثين:

---

[1] – انظر: بيان تلبيس الجهمية (361/2).

[2] – البيت للشاعر العراقي أحمد الصافي النجفي، انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (54).

الأول: ذكر أهم المزاعم العقلية المتعلقة برد السنة النبوية كونها مصدراً من مصادر التشريع، وبيان ردها ونقدها.

الثاني: ذكر بعض المسالك العقلية المتعلقة برد نصوص السنة النبوية أو تحريفها مع ذكر الأمثلة والرد عليها.

تمهيد:

قبل الولوج في مناقشة إشكالية معارضة النصوص بالعقل، يستحسن بيان بعض المقدمات المتعلقة بهذه الإشكالية: لمعرفة مكمن الخلل ومصدره. ولن أطيل في ذكر التعريفات المتعلقة بالعقل لغة أو الخلاف حول ماهيته وما إلى ذلك، فقد كتبت عدة كتابات في بيان هذا، كما أن المقام هنا لا يتسع لذلك، والله المستعان.

المقدمة الأولى: ما المقصود بالعقل عند معارضة النصوص به؟

إن لفظ العقل يتضمن معنيين: **أولهما**: الأمور البديهية أو الفطرية الموجودة في الإنسان، والتي يشترك فيها جميع العقلاء، وتسمى أيضاً العلوم الضرورية، مثل: الكل أكبر من الجزء، وامتناع اجتماع النقيضين، والواحد نصف الاثنين، وقد عبر عنه ابن القيم بقوله: "عقل غريزي طبعي، هو أبو العلم ومربيه ومثمره"[3].

وثانيهما: الأمور المكتسبة المستفادة القابلة للتطوير، والتي يختلف فيها البشر قوة وضعفاً، نتيجة لاختلاف أسبابها، وهي التي تحتاج إلى نظر وإعمال فكر واجتهاد، وقد عبر عنه ابن القيم بقوله: "ولد العلم وثمرته ونتيجته"[4].

ثم قال: "فإذا اجتمعا في العبد فذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء، واستقامَ له أمرُه، وأقبلت عليه جيوشُ السعادة من كلِّ جانب، وإذا فقدهما فالحيوانُ البهيمُ أحسنُ حالًا منه، وإذا انفردا نقصَ الرجلُ بنقصان أحدهما". ا. هـ

وبناء على هذا يتحدد مسار المقصود بالتعارض بين العقل والشرع.

فادعاء التعارض بين معنى العقل الثاني والنصوص الشرعية ادعاء زائف غير حقيقي، فهو ادعاء نسبي لا يشترك فيه الكل، إنما يحصل للبعض نتيجة لاختلاف العقول، وبالتالي ليس من العقل إلغاء النص الشرعي بسبب هذا التعارض الظاهر، بل العقل يستوجب التوقف والنظر والاعتراف بالقصور في فهمه، وليس رده أو تأويله.

---

[3] – مفتاح دار السعادة (323/1).

[4] – المصدر السابق (324/1).

أما ادعاء التعارض بين النص الشرعي والعقل بالمعنى الأول فلا يمكن تصوره، لأن مصدر النص الشرعي هو مصدر العقل الفطري، وهو –سبحانه عز وجل– أعلم وأحكم وأرحم من أن يأتي بما يناقض ما أوجده في أنفسنا.

يقول ابن القيم –رحمه الله–: "إن ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ولا يأتي بخلافه ومن تأمل ذلك فيما ينازع العقلاء فيه من المسائل الكبار وجد ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للنقل، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد، تجد ما يدل عليه صريح العقل لم يخالفه سمع قط؛ بل السمع الذي يخالفه: إما أن يكون حديثاً موضوعاً، أو لا تكون دلالته مخالفة لما دل عليه العقل. ونحن نعلم قطعاً أن الرسل لا يخبرون بمحال العقول، وإن أخبروا بمحارات العقول..."[5]

فإطلاق التعارض بين العقل بالمعنى الثاني إطلاق باطل لا يصح، ومن حصل عنده تعارض بين عقله وفكره وبين النصوص الشرعية يستوجب عليه التوقف والتسليم وليس الرد، وهذا هو الموقف العقلي السليم لما سيأتي بيانه في الأمر الثاني.

المقدمة الثانية: اهتمام الإسلام بالعقل:

لقد اهتم الإسلام بالعقل أيما اهتمام ودعا إلى استعماله، ويتبين ذلك مما يلي:

–الدعوة إلى استعماله بالتفكر والتدبر، وذم من أهمله، قَالَ تَعَالَى:﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[6]. وقال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾[7]. وقال تعالى: ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[8]

[5] – الصواعق المرسلة لابن القيم (829/3).
[6] – سورة الحج (22).
[7] – سورة العنكبوت (43).
[8] – سورة الأنعام (32).

–إقامة الأحكام التكليفية عليه، فمن سلب منه العقل لا تكليف عليه، يقول النبيﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل، أو يفيق" [9].

وإنما رفع القلم عنهم لأن العقل الذي هو مناط التكليف والاستجابة مفقود، إما فقداً جزئياً أو كلياً، ومن هذا الباب اشترط المحدثون العقل عند التحمل والأداء، فلا تقبل رواية المجنون، والصبي غير المميز[10]، والمتساهل في الحمل–بالنوم ونحوه–سواء من التلميذ أو الشيخ[11]، بل إن من كان مقبول الرواية ثم طرأ عليه ما يخالف ذلك توقفوا في قبول روايته حتى يتبين أمره كالمختلط مثلاً[12].

وجاء عن أنسرضي الله عنه أن رسول اللهﷺ:"كان يعيد الكلمة ثلاثاً لتعقل عنه"[13].

–جعله من الضرورات الخمس التي ينبغي الحفاظ عليها كاملة، وإن أضر بعقل غيره لزمته الدية كاملة، وكذلك حرم كل ما يذهبه ويضعف قوته، كالخمر، يقول الله –عز وجل–: (يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون).[14]

وإن من اهتمام الإسلام بالعقل تنوع مسالك الاستدلال به في النصوص مثل ضرب الأمثلة، والجمع بين المتفقات والتفريق بين المختلفات، وقياس الأولى، وقياس الشمول، والسبر والتقسيم، ودلالة الأثر على المؤثر، وغير ذلك[15].

وهذا مما يؤكد ما تقدم من أن الشرع الصحيح لا يمكن أن يعارض العقل الصحيح.

والصحابة والتابعون، ومن بعدهم ممن استن بهديهم واقتفى أثرهم لم يغب عنهم هذا المعنى، فقد كان الصحابة يستشكلون بعض النصوص الشرعية، فلم يصدر منهم رد لها؛ بل كانوا يراجعون النبي ﷺ وكان النبي ﷺيدفع هذه الإشكالات ويوجهها ويرفع اللبس الواقع فيها، وهكذا بعد وفاة النبي ﷺ.

فمن ذلك ما أخرجه الشيخان[16] من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال:" لما نزلت هذه الآية ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ ﴾[17] شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أينا لم يلبس

---

[9] – أخرجه أبو داود (ح86) وابن ماجه (2041) في سننهما، وغيرهما، وهو حديث صحيح.

[10] –انظر: فتح المغيث للسخاوي (160/2).

[11] – المصدر السابق (267/2).

[12] – المصدر السابق (458/4).

[13] – أخرجه الترمذي (ح3640)، وهو في البخاري في صحيحه (ح95) بلفظ: "إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا، حتى تفهم عنه".

[14] – سورة المائدة (90).

[15] – انظر كتاب: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، للدكتور: سعود العريفي.

إيمانه بظلم؟ فقال رسول الله ﷺ: "إنه ليس بذاك، ألا تسمع إلى قول لقمان لابنه: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ "[18].

وروى مالك – رحمه الله–عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه قال: "سألت سعيد بن المسيب: كم في إصبع المرأة؟ فقال: عشر من الإبل، فقلت: كم في إصبعين؟ قال: عشرون من الإبل، فقلت: كم في ثلاث؟ فقال: ثلاثون من الإبل، فقلت: كم في أربع؟ قال: عشرون من الإبل، فقلت: حين عظم جرحها، واشتدت مصيبتها، نقص عقلها؟ فقال سعيد: أعراقي أنت؟ فقلت: بل عالم متثبت، أو جاهل متعلم، فقال سعيد: هي السنة يا ابن أخي".[19]

ولأهمية هذا الأمر جعل له المحدثون نوعاً خاصاً في علوم الحديث، وهو: مختلف الحديث، أو مشكل الحديث، وستأتي الإشارة إليه في الفصل الأول.

وقد مدح الله –عز وجل– الذين آمنوا بالمتشابه ولم يعارضوه ويضربوا له الأمثال في قوله: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ .[20]

قال ابن كثير –رحمه الله–: "وقوله إخباراً عنهم أنهم {يقولون آمنا به} أي: بالمتشابه، {كل من عند ربنا}، أي: الجميع من المحكم والمتشابه حق وصدق، وكل واحد منهما يصدق الآخر ويشهد له؛ لأن الجميع من عند الله وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد لقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾[21]، ولهذا قال تعالى: {وما يذكر إلا أولو الألباب} أي: إنما يفهم ويعقل ويتدبر المعاني على وجهها أولو العقول السليمة والفهوم المستقيمة".[22]

---

[16] – البخاري في صحيحه (114/6/ح 4776)، ومسلم في صحيحه (114/1/ح 124)، واللفظ للبخاري.

[17] – سورة الأنعام (82).

[18] – سورة لقمان، (13).

[19] – موطأ مالك –رواية يحي الليثي – (430/2/ ح 2507).

[20] – سورة آل عمران (7).

[21] – سورة النساء (82).

[22] – تفسير ابن كثير (12/2).

ومن أعظم المواقف الدالة على كمال التسليم والتصديق: موقف الصديق أبي بكرﷺ في حادثة الإسراء والمعراج، فعن عائشة–رضي الله عنها–قالت: "لما أسري بالنبي ﷺ إلى المسجد الأقصى أصبح يتحدث الناس بذلك، فارتد ناس ممن كان آمنوا به وصدقوه، وسعوا بذلك إلى أبي بكر ﷺ، فقالوا: هل لك إلى صاحبك يزعم أنه أسري به الليلة إلى بيت المقدس، قال: أوقال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: لئن كان قال ذلك لقد صدق، قالوا: أوتصدقه أنه ذهب الليلة إلى بيت المقدس وجاء قبل أن يصبح؟ قال: نعم، إني لأصدقه فيما هو أبعد من ذلك أصدقه بخبر السماء في غدوة أو روحة، فلذلك سمي أبو بكر الصديق"[23].

فتأمل قول الصديق ﷺ: "لئن قال ذلك لقد صدق"، أي إنه إذا صدق ذلك الخبر عن النبي ﷺ فلا مجال للرأي والعقل، ولا بد من التصديق، ثم انظر إلى قولهم: "أو تصدقه أنه ذهب الليلة إلى بيت المقدس ورجع قبل أن يصبح؟" وهذا كان أمراً لا يمكن لعقولهم تصوره في ذلك الوقت لانعدام وسائل النقل الحديثة الموجودة اليوم، فقال الصديق "إني لأصدقه فيما هو أبعد من ذلك..." بمعنى أن الأمر ليس في مجال إدراك عقولنا بل الأمر أعظم من ذلك، وأن المطلوب منا صحة الخبر، وأما ما وراء ذلك مما لا تدركه عقولنا فليس لنا رفضه لهذا السبب، فما بال البعض يشكك في نصوص صحيحة ثابتة لا مجال للشك فيها وهي أقل استبعاداً من جهة الواقع والعقل القاصر.

وهذا المعنى –أي التسليم– كان واضحاً جلياً عند التابعين كذلك، فجاء عن الزهري:" من الله الرسالة، وعلى رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم"[24].

وقال الأوزاعي: "من الله التنزيل، وعلى رسوله التبليغ، وعلينا التسليم"[25].

وأختم هنا بهذا النقل عن ابن القيم – رحمه الله–: "وبهذا يتبين أنه من أجل مقامات الإيمان، وأعلى طرق الخاصة، وأن التسليم هو محض الصديقية، التي هي بعد درجة النبوة، وأن أكمل الناس تسليما أكملهم صديقية"[26].

---

[23] – أخرجه الحاكم في المستدرك (65/3/ح 4407) –وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح–، وابن بشران في أماليه (ح558)، والبيهقي في دلائل النبوة (360/2)، والحديث صححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة(616/1/ح306).

[24] – أخرجه البخاري –تعليقا–(154/9)، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق (366/5) وانظر: فتح الباري (504/13).

[25] – أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (14/6).

[26] – مدارج السالكين (147/2).

المقدمة الثالثة: إن مصادر المعرفة الإنسانية تنحصر في وسائل ثلاث:

- **الخبر.**
- **العقل.**
- **الإحساس.**

وقد جاء في القرآن ما يشير إلى ذلك في قوله: ((والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون))[27]، وفي قولهتعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾[28]. ولكل من هذه المصادر مقاييس يتبين من خلالها صحة المعرفة المتحصل عليها، أو عدم صحتها، ولكل من هذه المصادر حدودها ومجالاتها، وهي في الوقت ذاته متكاملة ومتوافقة.

والمقصود بالتكامل: إثبات أن لكل مصدر حدوده ومجالاته التي يختص بها بحيث تكون دلالات المصادر المختلفة متكاملة، أي: يكمل بعضها بعضاً.

والمقصود بالتوافق: عدم التعارض بين المصادر التي قد تشترك في الدلالة على بعض المعارف.

فنحن نؤمن بوجود أشياء لا ندركها بحواسنا، لكن نستدل على وجودها بآثارها، وهذا الاستدلال هو عمل عقلي، وعدم إدراكنا لها بحواسنا لا يعني عدم وجودها، فمثلاً: العقل نفسه لا يمكن رؤيته ولا لمسه، لكن نؤمن بوجوده من خلال آثاره وهي الاستدلال والتفكير والاستنتاج.

وأدوات الحس مختلفة، وهي كذلك متوافقة متكاملة، فمثلاً: الرائحة الكريهة لا يمكن إدراكها بالعين، فما موقفنا ممن لا يعتمد على حاسة الشم، باعتبار أنه لا يدركها بالعين. فإن وجدنا إنساناً لا يعتمد على حاسة شمه لأي سبب، ثم أنكر وجود الرائحة بحجة أنه لا يراها– كان ادعاؤه غير مقبول. وقس على ذلك بقية الحواس، ثم قس على ذلك بقية المصادر.

وكذلك الخبر فإن حدوده تتجاوز حدود العقل والحس ومجالاته، فالخبر قد يأتي بما لا يدركه العقل ولا الحس، وذلك لأن الخبر مجاله أوسع من مجال العقل والحس، ولا يعني هذا إلغاء العقل والتفكر، وإنما القصد استعمال كل مصدر وفق حدوده، والعمل العقلي هنا هو التأكد من سلامة وصحة الخبر.

---

[27] – سورة النحل (78).

[28] – سورة الأحقاف (26).

فاستعمال العقل المقيد –غير المطلق– في رد النصوص الشرعية مسلك غير سديد، فإنه لا يتصور أن يعارض خبر صحيح صريح–مصدره الوح– العقل المطلق–البدائه العقلية–، لأن الذي خلق البدائه العقلية هو مصدر هذا الخبر، وهو أعلم بها منا، فالتعارض الظاهر الحاصل لدى البعض–بسبب شبهة–، يستوجب على صاحبه التسليم والتوقف حتى يتبين، كما قال تعالى ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾

يقول الشاطبي:"إن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري – تعالى – في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون إذ لو كان كيف كان يكون، فمعلومات الله لا تتناهى. ومعلومات العبد متناهية. والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى"[29].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية "الحجة العقلية الصريحة لا تناقض الحجة الشرعية الصحيحة، بل يمتنع تعارض الحجج الصحيحة سواء كانت عقلية أو سمعية، أو سمعية وعقلية، بل إذا تعارضت حجتان دل على فساد إحداهما، أو فسادهما جميعاً "[30]

ولابن تيمية كتاب عظيم في تقرير هذا الأصل عنوانه: درء تعارض العقل والنقل[31]، وفي بعض النسخ: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

وقال ابن قتيبة: "ولا عذر في مخالفة رسول الله ﷺ بعد العلم بقوله، فأما الرأي في الفروع فأخف أمراً، وإن كان مخارج أصول الأحكام ومخارج الفرائض والسنن على خلاف القياس وتقدير العقول".[32]

ويقول ابن خلدون: "فاتّهم إدراكك ومدركاتك في الحصر، واتبع ما أمرك الشّارع به من اعتقادك وعملك، فهو أحرص على سعادتك، وأعلم بما ينفعك؛ لأنّه من طور فوق إدراكك، ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك، وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه؛ بل العقل ميزان صحيح فأحكامه يقينيّة لا كذب فيها.

غير أنّك لا تطمع أن تزن به أمور التّوحيد والآخرة وحقيقة النّبوة وحقائق الصّفات الإلهيّة وكلّ ما وراء طوره فإنّ ذلك طمع في محال".[33]

---

[29] –الاعتصام (831/2).

[30] – مجموع الفتاوى (279/9).

[31] – الكتاب مطبوع في عشرة أجزاء بتحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم.

[32] – تأويل مختلف الحديث (56).

[33] – تاريخ ابن خلدون (582/1).

وأكمل الناس ديناً وأوفرهم عقلاً هم صحابة رسول الله ﷺ ممن عايشوا التنزيل والأحكام لم يكن فيهم من يعارض النصوص بالعقليات كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[34].

وجاء عن علي رضي الله عنه ما يشير إلى هذا بقوله: "لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه"[35]، واللفظ لأبي داود.

وجاء عن سهل بن حنيف رضي الله عنه قوله: "يأيها الناس، اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل، ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددته". واللفظ للبخاري [36].

وخاتمة هذا التمهيد أن من تأمل اهتمام الإسلام بالعقل، وأن مصادر المعرفة ليست منحصرة في العقل فقط، وأن العقول البشرية المكتسبة متفاوتة، وأن الله حكيم رحيم عليم- سهل عليه بإذن الله تسليمه للنصوص الشرعية الصحيحة، وإن خالفت عقله القاصر. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[37].

الفصل الأول: الاستعمال الصحيح للعقل من خلال القواعد والأصول المتعلقة بالحديث النبوي.

لما كان للمصدر الخبري والعقلي والحسي مجالات وحدود محددة لكل منها لا تتعارض، بل تتكامل وتتوافق كما تقدم بيانه، لم يستعمل المحدثون عقولهم لمعارضة الأخبار والنصوص الشرعية، إنما استخدموها في مجالاها الصحيح، وذلك بالتأكد من سلامة الخبر، ذلك أن الخبر شرط قبوله أن يكون صحيحاً، وذلك بكونه سالماً من الكذب والخطأ، وهنا تكمن مهمة العقل وهي النظر في مدى تحقق معايير سلامة الخبر من هاتين العلتين، لا كما فعله المخالفون الذين جعلوا العقل هو الأصل والأساس، وحاكموا النصوص إليه، فما توهموا معارضته أسقطوه وأبعدوه – تحريفاً وتأويلاً-، حتى قال

---

[34] – درء تعارض العقل والنقل (244/5).

[35] – أخرجه أبو داود في سننه (42/1/ح162) واللفظ له- ومن طريقه البيهقي (436/1/ ح 1386)-وابن أبي شيبة في مصنفه (256/2/ح1907)، وغيرهم، بإسناد صحيح.

[36] – أخرجه البخاري في صحيحه (100/9/ح 7308)، ومسلم في صحيحه (1413/3/ح 1785).

[37] – سورة النساء (65).

بعضهم عن آية في كتاب الله – عز وجل–تخالف ما اعتقده من باطل: "أما والله لو وجدت سبيلاً إلى حكها لحككتها من المصحف".[38]

وقال غيره من رؤوس المعتزلة: "إن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار".[39]

إن استعمال المحدثين للعقل في تطوير علوم الحديث وتقويما بدأ في مراحل مبكرة جداً، ولم يتوقف عند تاريخ معين، بل لا يزال مواكباً له عبر التاريخ، وهو أمر بدهي واضح، ولولا التشويه الحاصل وعدم إنصاف المغرضين لما احتيج إلى بيانه وإظهاره. ولهذا سيكون الكلام في هذا الفصل عبارة عن إشارات إلى هذه المواطن وإبرازها، والله الموفق.

ويمكن تقسيم هذا الاستعمال إلى قسمين:

القسم الأول: ما له تعلق بالسند.

بداية لا يخفى أن صحة الخبر عموماً تقتضي سلامته من الكذب والخطأ، وهذا أمر عقلي لا يختلف فيه، ومن هذا المنطلق العقلي البديهي بنى المحدثون أصولهم وقواعدهم في علم الحديث وزادوا عليه ما تقتضيه خصوصية حديث النبي ﷺ، وقد أوضح ذلك الحافظ ابن حجر بقوله:" لأنها – أي الأخبار–إما أن يوجد فيها أصل صفة القبول–وهو ثبوت صدق الناقل–، أو أصل صفة الرد – وهو ثبوت كذب الناقل[40]–أو لا:

فالأول: يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت صدق ناقله، فيؤخذ به.

والثاني: يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله، فيطرح.

والثالث: إن وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق، وإلا فيتوقف فيه وإذا توقف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول، والله أعلم".[41]

- **اشترط المحدثون لصحة الحديث** إضافة إلى ما سبق – السلامة من الكذب والخطأ – أن يكون راوي الحديث الصحيح: عدلاً، وهذا أعلى من اشتراط عدم الكذب فقط كما لا يخفى، فغير الكاذب يمكن أن يكون مخروم المروءة مثلاً، لكن العدل يشترط ألا يكون مخروم

---

[38] – انظر: خلق أفعال العباد للبخاري (ص38)، والإبانة الكبرى لابن بطة (92/6).

[39] – تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (42).

[40] –يشمل ذلك تعمد الكذب والخطأ، فالمخطئ في خبر ما، يكون خبره كذباً في واقع الحال، وإن لم يتعمد صاحبه ذلك.

[41] – نزهة النظر (ص68).

المروءة[42].

بل إن من تدقيقهم في ذلك عدم قبول رواية التائب من الكذب صيانة واحتياطاً للحديث النبوي، فالكاذب في الحديث النبوي لا يؤمن معه أن يكون كاذباً في توبته كذلك–وهذا ممكن عقلاً–، ولهذا استبعدت روايته تماماً[43].

واشترطوا للتحقق من انتفاء الخطأ أن يكون الراوي ضابطاً لما يرويه حافظاً لما ينقله، ومعرفة ذلك تكون باختباره وامتحانه أحياناً، وأحيانا بمقارنة مروياته بمرويات غيره، وهذا مسلك عقلي.

- **اتصال السند،** وعدم الانقطاع في سلسلة السند شرط في الحديث الصحيح يوجبه العقل والنظر الصحيح، بل فرق المحدثون بين أنواع الانقطاعات بناء على اختلاف أحكامها فالمعضل أضعف من المنقطع والمرسل مثلاً، وهذا التفريق مبني على القياس والنظر، كما لا يخفى.

ولهم في التأكد من سلامة هذا الشرط مسالك متنوعة حسب ما تقتضيه الأحوال، فمن ذلك:

- تفريقهم بين المدلس وغيره، وجعلهم لقبول رواية المدلس شروطاً زائدة.
- معرفة تواريخ وفيات الرواة وولادتهم، وكذا أوطانهم، والبلدان التي رحلوا إليها للتحقق من عدم الانقطاع، ولهم في كل ذلك مؤلفات مستقلة.
- التمييز بين ألفاظ الأداء في الرواية، ولهم في ذلك مباحث ومؤلفات.

يقول ابن حجر في بيان سبب كون المرسل مخالف لشرط اتصال السند: "وإنما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال

---

[42] – انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (158/2)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص77).

[43] – ينظر للفائدة كتاب: رواية التائب من الكذب في الحديث النبوي بين الرد والقبول، وانظر: فتح المغيث للسخاوي (235/2 وما بعدها).

السابق، ويتعدد إما بالتجويز العقلي؛ فإلى ما لا نهاية له، وإما بالاستقراء؛ فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض".[44]

- **انتفاء الشذوذ والعلة**: إن المحدثين لما اشترطوا في راوي الحديث الصحيح أن يكون ضابطاً لروايته،–وهذا الشرط عقلاً يكفي لقبول الخبر–لم يغب عن أذهانهم احتمال الخطأ والوهم من الراوي أحياناً لطبيعته البشرية،–وهذا تفكير عقلي–فقارنوا روايته برواية غيره للتأكد من سلامتها من الخطأ، وللوصول إلى نتيجة دقيقة صحيحة، ولهذا تجدهم يفرقون بين تلاميذ الشيخ، ويجعلونهم على طبقات كما في تلاميذ الزهري مثلاً، فأعلاهم مرتبة: أقلهم خطأ وأكثرهم لزوماً للشيخ.

قال أحمد: "كنت أنا وعلي بن المديني، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري: في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً".[45]

وقال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".[46] فهذا الخطأ الذي أشار إليه ابن المديني لا يمكن الوقوف عليه إلا بمقارنة المرويات ببعضها لمعرفة الخطأ والصواب، وهذا شرط زائد عن مجرد أن يكون راوي الحديث الصحيح ثقة، فانظر إلى دقة استخدام العقل في حفظ حديث النبي – ﷺ – من أن يدخل فيه ما ليس منه.

يقول ابن حجر: "وتحصل معرفة ذلك – أي المعلل–بكثرة التتبع، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله – تعالى – فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن".[47]

- **درجات الخبر المقبول**: لما كانت الشروط المتحققة لقبول الخبر متفاوتة، سواء في أصل الشروط أو في وجود قرائن إضافية اقترنت ببعض الأخبار –لم يجعل المحدثون الأخبار المقبولة على درجة واحدة، فقسموها تبعاً لذلك إلى صحيح وحسن، بل جعلوا الصحيح نفسه

---

[44] – نزهة النظر (101– 102).

[45] – العلل ومعرفة الرجال لأحمد (349/3).

[46] – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (212/2).

[47] – نزهة النظر (113).

على مراتب بحسب القرائن، فمثلاً الحديث المسلسل بالأئمة المتقنين ليس كغيره، وكذا الحديث المخرج في الكتب التي اشترط أصحابها الصحة، وأيضاً الحديث المروي من طرق كثيرة، وعكس ذلك في الأحاديث المردودة وجعلها على مراتب أيضاً كل بحسبه، وهذا ما يقتضيه النظر والعقل، وهو التفريق بين المراتب المختلفة في المقبول والمردود[48].

يقول ابن حجر: "وتتفاوت رتبه –أي الصحيح– بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة، اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية.

وإذا كان كذلك فما تكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح، كان أصح مما دونه"[49].

- **زيادة الثقة في الحديث**: وأنها تقبل ما لم تكن فيها مخالفة[50]، وذلك بناء على أن عدم العلم لا يستلزم العلم بالعدم، وهذا مسلك عقلي: لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره كما يقول ابن حجر[51].
- **العلو في الأسانيد**: وهو أن يقل عدد الرواة في الإسناد، وكلما قل عددهم كان أعلى رتبة، وقد كان الأئمة يرحلون إلى بلدان أخرى طلباً للعلو، يقول ابن حجر: "وإنما كان العلو مرغوباً فيه؛ لكونه أقرب إلى الصحة، وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راو من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قَلَّتْ قَلَّتْ". أي: كلما قلت الوسائط قلت مظان التجويز.

  فإن كان في النزول مزية ليست في العلو؛ كأن يكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر؛ فلا تردد في أن النزول حينئذ أولى".
- **من حدث ونسي**: يقع أحياناً نسيان بعض الشيوخ تحديث التلاميذ بأحاديث معينة، وهذا من طبيعة البشر، فإذا نسي الشيخ وكان التلميذ ثقة فإنه يقدم قول التلميذ: لأن المحقق

---

[48] – انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص14)، ونزهة النظر (ص69).

[49] – نزهة النظر (78– 79).

[50] – هذا من حيث العموم ولهم في هذا المبحث مناقشات وترجيحات بحسب الأحوال والقرائن، تنظر في مظانها.

[51] – انظر: نزهة النظر (88).

مقدم على المظنون، وهذا مسلك عقلي، وقد صنف في هذا النوع مصنفات[52].

القسم الثاني: ما له تعلق بالمتن:

كما استعمل المحدثون العقل في وضع قواعد تتعلق بالسند، كذلك فعلوا مع المتن، يقول الشافعي– رحمه الله–: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه، إلا بصدف المخبر وكذبه ، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أَثبتُ وأكثرُ دلالاتٍ بالصدق منه."[53] ويتبين ذلك مما يلي:

- **مدرج المتن**: من طرق إدراك مدرج المتن أن يرد في رواية أخرى ما يفيد هذا الإدراج ويبينه، وهذا يحصل بجمع الطرق والمرويات ومقارنتها، وتقدم أن هذا مسلك عقلي.

ومن طرق إدراك الإدراج أيضاً امتناع قول النبي ﷺ لذلك اللفظ، مثل: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك".[54]

قال ابن حجر[55]: "وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة، ويدل عليه من حيث المعنى قوله: "وبر أمي": فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرها".... إلى أن قال: "فقد فصله الإسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك، ولفظه: والذي نفس أبي هريرة بيده إلخ، وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلة عن ابن المبارك، وكذلك أخرجه مسلم[56] من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي، والمصنف في الأدب المفرد..."

وقال السيوطي: " فقوله: والذي نفسي بيده...الخ، من كلام أبي هريرة؛ لأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق، ولأن أمه لم تكن موجودة إذ ذاك حتى يبرها"[57].

وقد ألف في هذا النوع عدة مؤلفات.

- **مختلف الحديث، أو مشكل الحديث**: ويقصد به تعارض متنين ظاهراً، فيوفق بينهما، كما

---

[52] – انظر تفصيل المسألة في فتح المغيث (242/2).

[53] – الرسالة للشافعي (398).

[54] – صحيح البخاري (149/3/ ح 2548)، وصحيح مسلم (1284/3/ ح 1665).

[55] – فتح الباري (176/5).

[56] – (1284/3/ ح 1665).

[57] – تدريب الراوي (269/1).

هو مبين في مصادر علوم الحديث[58].

قال ابن الصلاح: "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغواصون على المعاني الدقيقة".[59]

وهذا إنما يحتاج إلى إعمال عقل وفكر وتبحر في معرفة النصوص ودلائلها لأن مصدر كلا المتعارضين من النصوص واحد لا ينطق عن الهوى، ولهذا كان ابن خزيمة يقول:" لا أعرف أنه روي عن النبيﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما".[60]

ولهم في هذا النوع مؤلفات عدة.

- **الخبر الموضوع**: من المعلوم أنه من البدائه العقلية التي لا يختلف فيها العقلاء عدم اجتماع النقيضين، وهذا أمر لم يخف على المحدثين ولهذا استعملوا هذا القانون في نقد بعض المتون، ولا بد من التنبه إلى الفرق بين المناقضة والمخالفة كما هو معروف، ثم إن الحكم بذلك لا يكون لكل أحد؛ لأنه قد يتوهم التناقض توهماً، وليس حقيقة.

وقد جعل المحدثون قرينة مناقضة النص للعقل الصريح – الضرورات العقلية–علامة على ضعفه ورده، لأن الشريعة لا تأتي بما يناقض العقول، وهذا كما تقدم بيانه في التمهيد.

يقول ابن حجر:" ومنها – أي القرائن التي يدرك بها الوضع – ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون مناقضاً لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل".[61]

وكذا مخالفة التاريخ جعلها المحدثون علامة على رد الخبر، فقد أظهر بعض اليهود كتاباً ادعى فيه أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أن خط عليرضي الله عنه فيه.

وحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على الخطيب، فتأمله وقال:" هذا مزور، قيل: من أين قلت؟

---

[58] – انظر: نزهة النظر: (95)، وتدريب الراوي (196/2).

[59] – علوم الحديث لابن الصلاح (284).

[60] – الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (259/2).

[61] – نزهة النظر (111).

قال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح، وفتحت خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات يوم بني قريظة قبل خيبر بسنتين". فاستحسن ذلك منه[62].

هذا بيان لأهم استعمالات المحدثين للعقل في القواعد والأصول المتعلقة بنقد الحديث، ولم يقتصر استعمالهم للعقل في خدمة الحديث على هذا الأمر بل له جوانب أخرى متعددة كالتصنيف والترتيب، وإنما اقتصرت على ما تقدم لأمرين:

1- أن كثيراً من منتقدي عمل المحدثين ينتقدهم في هذه المباحث المتعلقة بقبول الأحاديث ونقدها، مدعين أنهم مجرد نقلة للحديث دون استعمال للعقل والفكر.

2- أن استعمالهم للعقل في تطوير علم الحديث، كالتصنيف والترتيب يطول جداً، وهذا الأمر مشترك بين علوم الشريعة كلها كالفقه واللغة والتفسير وغيرها، وهو أمر ظاهر لا يحتاج إلى بيان.

وبهذا يتبين أن المحدثين كانوا مدركين لأهمية العقل، وقاموا بصيانة حديث النبي ﷺ على أكمل وجه، وقد جمعوا في ذلك بين التقوى والورع واستعمال العقل والفكر، لا كما يدعيه أولو الجهل بأنهم كانوا مجرد نقلة للحديث، كذباً وبهتاناً، والإنصاف عزيز، ولا يفوتني أن أذكر قول أسد رستم[63]: "فانبروا –أي علماء الدين الإسلامي– لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا".[64]

وقال أيضاً[65]: "واصفاً رسالة القاضي عياض في علم المصطلح[66]: "والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ في أوربا وأمريكا أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها، فإن ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان: "تحري الرواية والمجيء باللفظ" يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في أهم كتب الفرنجة في ألمانيا وفرنسا وأمريكا

---

[62] – انظر: سير أعلام النبلاء (18/ 280)، والبداية والنهاية لابن كثير (28/16).

[63] – هو مؤرخ لبناني نصراني درس التاريخ بجامعات فرنسا وأمريكيا ونال درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة شيكاغو، وكتابه مصطلح التاريخ أول كتاب وضع باللغة العربية في موضوعه، توفي سنة (1965م).

ينظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (297/1)، أسد رستم الإنسان والمؤرخ (أعمال الندوة التي عقدتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة اللبنانية 1982م).

[64] – مصطلح التاريخ (ص39).

[65] –المرجع السابق (ص47-48).

[66] –الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع، وهو كتاب مطبوع.

وبلاد الإنجليز". إلى أن قال: "**ولو أن مؤرخي أوربا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المحدثين– لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجيا[67] حتى أواخر القرن الماضي**".

الفصل الثاني: الاستعمال الباطل للعقل.

بعد بيان أهم استخدامات العقل الصحيحة في الحديث النبوي التي أسهمت في تطويره، وتسهيل فهمه، والحكم عليه صحة وضعفاً– نبين استخداماته الباطلة، وذلك من خلال هذا الفصل المقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ذكر أهم المزاعم العقلية المتعلقة بالسنة النبوية باعتبارها مصدراً من مصادر التشريع وبيان ردها ونقدها.

1– الزعم بعدم حجية خبر الواحد[68]، واستدلوا على ذلك بأدلة:

أ– قوله –عز وجل–﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ﴾[69] .

قالوا: إن الله –عز وجل– ذم الظن ووصفه بأنه لا يغني شيئاً، ونهى عن اتباعه، وخبر الواحد ظني.

ب–عدم اعتداد النبي ﷺ بخبر الواحد في قصة سهوه في الصلاة في حديث ذي اليدين حتى شهد معه غيره[70] .

---

[67] – كلمة لاتينية بمعنى: علم مناهج البحث.

[68] – انظر: السلطة في الإسلام، تأليف: عبد الجواد ياسين (ص285)، و: نحو فقه جديد، تأليف: جمال البنا (112/2).

[69] – النجم (38).

[70] – أخرجه البخاري (103/1/ ح482) ومسلم (403/1/ ح573) في صحيحيهما، – واللفظ للبخاري– عن أبي هريرة، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي – قال ابن سيرين: سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا – قال: فصلى بنا ركعتين، ثم سلم، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد، فاتكأ عليها كأنه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبك بين أصابعه، ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى، وخرجت السرعان من أبواب المسجد، فقالوا: قصرت الصلاة؟ وفي القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يكلماه، وفي القوم رجل في يديه طول، يقال له: ذو اليدين، قال: يا رسول الله، أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال: «لم أنس ولم تقصر» فقال: «أكما يقول ذو اليدين» فقالوا: نعم، فتقدم فصلى ما ترك، ثم سلم، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، فربما سألوه: ثم سلم؟ فيقول: نبئت أن عمران بن حصين، قال: ثم سلم.

ت–عدم اعتداد أبي بكرﷺ بكلام المغيرة بن شعبة في ميراث الجدة حتى شهد محمد ابن مسلمة معه[71].

ث–توقف عمر ﷺ في قصة استئذان أبي موسى الأشعري حتى شهد معه أبو سعيد الخدري[72].

ج–أن السنة الغالب عليها رواية الآحاد، وهم بشر يجوز عليهم الخطأ والكذب، وما كان كذلك لا يجوز الاحتجاج به.

أما الجواب عن دليلهم الأول فهو أن الظن الوارد في القرآن على معانٍ عدة، فهل الذم يشمل كل الظنون الواردة فيه أم لا؟ فإن أجابوا بنعم، فهو تكذيب للقرآن، وإن أجابوا بلا، فسيقولون الظن على عدة معانٍ وهو جوابنا: بأن الظن المنهي عن اتباعه هو ما يقابل اليقين وما كان مشكوكاً فيه، أو ما كان مرجوحاً، وأحاديث الآحاد الصحيحة سليمة من هذا كله كما لا يخفى.

---

[71] – أخرجه أبو داود في سننه (121/3/ ح2894) والترمذي في جامعه (491/3/ح2101) وابن ماجه في سننه (909/2/ح 2724) وغيرهم كلهم من طرق عن عن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق، تسأله ميراثها؟ فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئا، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة، «حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس»، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة، فقال: مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها = = أبو بكر ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب ﷺ تسأله ميراثها، فقال: «ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما كان القضاء الذي قضي به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها». واللفظ لأبي داود.

والإسناد ضعيف لانقطاعه، قبيصة لم يدرك أبا بكر ﷺ انظر: التلخيص الحبير لابن حجر (2032/4)، والبدر المنير لابن الملقن (206/7).

[72] – أخرجه البخاري (54/8/ ح6245) ، ومسلم (1694/3/ ح2153) في صحيحيهما من حديث أبي سعيد الخدري، يقول: كنا في مجلس عند أبي بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مغضبا حتى وقف، فقال: أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع» قال أبي: وما ذاك؟ قال: استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات، فلم يؤذن لي فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه، فأخبرته، أني جئت أمس فسلمت ثلاثا، ثم انصرفت. قال: قد سمعناك ونحن حينئذ على شغل، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك قال: استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ قال: فوالله، لأوجعن ظهرك وبطنك، أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا، فقال أبي بن كعب: فوالله، لا يقوم معك إلا أحدثنا سنا، قم، يا أبا سعيد، فقمت حتى أتيت عمر، فقلت: قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا " واللفظ لمسلم.

والأمر الآخر أن الله –عز وجل– لم يأمرنا باتباع اليقين فقط وترك غيره، بل إن كثيراً من الأحكام مبنية على غلبة الظن، بل إن الحياة العملية أكثرها مبني على غلبة الظن وأخبار الآحاد المجردة، فهل يستطيع منكر حجية خبر الواحد أن يعمل في هذه الدنيا بدون اعتماد على خبر الواحد؟

وأما الجواب عن الدليل الثاني فيقال أولاً: أنتم لا تحتجون بخبر الواحد فكيف تستدلون به على إنكار حجية خبر الواحد ابتداءً.

ثانياً: هذا الدليل معارض لعشرات –إن لم نقل مئات– الأدلة على حجية خبر الواحد، فأيهما المقدم الآحاد أم المتواتر على منهجكم؟

ثالثاً: توقف النبيﷺ يحتمل عدة احتمالات، منها: أن قول ذي اليدين معارض لما تقرر عند النبي ﷺ من عدم السهو فاحتاج إلى مرجح.

ومنها: أن قول ذي اليدين لم يؤيده ابتداء أحد ممن شهد الصلاة مما أوقع شكاً وريبة لديه ﷺ حتى شهد أبو بكر بذلك.

وأما الجواب عن الدليل الثالث، إضافة إلى الجواب الأول والثاني في الدليل الثاني المتقدم، فيقال: إن أبا بكر احتج بخبر الواحد في عدة مواطن وطلبه من عروة من يشهد معه لا شك أنه كان لأمر آخر لا علاقة بعدم الحجية بدليل أنه اكتفى بشاهد آخر معه وهذا لا يخرجه عن دائرة الآحاد، فقد يحتمل الزيادة في التثبت، أو التأكد من عدم نسخه أو تقييده مثلاً.

ثم إن في إسناده انقطاعاً لا يصح معه الاستدلال به.

وأما الجواب عن الدليل الرابع، فيقال مثل الجواب الأول والثاني في الدليل الثاني والثالث، ويضاف أيضاً أن سبب توقف عمر قد صرح به بنفسه فقال:" إني لم أتهمك ولكن الحديث عن رسول الله شديد". فأين عدم الحجية في ذلك، إضافة إلى أن شهادة آخر معه لا يخرجه عن دائرة الآحاد.

وأما الجواب عن الدليل الخامس، وهو قولهم إن السنة الغالب عليها رواية الآحاد...إلخ، فيقال: إن المحدثين لم يشترطوا انتفاء الخطأ والكذب عن راوي الحديث المقبول فحسب، بل زادوا انتفاء الشذوذ والعلة لدفع: مظنة هذا الخطأ إن حصل.

وقد استدل أهل السنة بأدلة كثيرة على حجية خبر الواحد، أكتفي منها بثلاثة:

الأول: قوله – عز وجل-: قَالَ تَعَالَى:﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [73].

استدل بها البخاري في باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، وقال: "ويسمى الرجل طائفة؛ لقوله تعالى﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾[74]، فلو اقتتل رجلان دخل في معنى الآية[75].

قال ابن حجر[76]: "والمراد بالإجازة جواز العمل به والقول بأنه حجة.... وقصد الترجمة الرد به على من يقول إن الخبر لا يحتج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يصير كالشهادة".

وقال أيضاً[77]: "وهذا مصير منه إلى أن لفظ طائفة يتناول الواحد فما فوقه ولا يختص بعدد معين، وهو منقول عن ابن عباس وغيره، كالنخعي ومجاهد، نقله الثعلبي وغيره".

الثاني:قوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ﴾[78]

فقد أمرنا الله –عز وجل– بالتثبت والتبين من خبر الفاسق، ولو كان خبر الواحد لا يفيد حجة لما علق التبين في حال الفسق فقط.

الثالث: قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [79].

قال ابن حجر: "واحتج بعض الأئمة بقوله تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) مع أنه كان رسولاً إلى الناس كافة ويجب عليه تبليغهم فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة لتعذر خطاب جميع الناس شفاهاً وكذا تعذر إرسال عدد التواتر إليهم وهو مسلك جيد".[80]

---

[73] – سورة التوبة (122).

[74] – سورة الحجرات (9).

[75] – صحيح البخاري (86/9).

[76] – فتح الباري (233/13).

[77] –المصدر السابق (234/13).

[78] – سورة الحجرات (6).

[79] – سورة المائدة (67).

[80] – فتح الباري (235/13).

وقال الشافعي بعد أن ذكر الآيات التي فيها إرسال الرسل إلى أقوامهم: "وكذا أقام الحجةَ على الأمم بواحد".[81]

2- الزعم بأن ما في القرآن كفاية وهو ثابت بالتواتر فلا حاجة إلى السنة، وأن من اعتمد على القرآن فقط لا تثريب عليه، واستدلوا بعدة آيات على ذلك منها قوله – تعالى-(ما فرطنا في الكتاب من شيء)[82]. وممن استدل بها محمد توفيق صدقي[83]، ومحمود أبو رية[84]، وغيرهم.

وقوله تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [85]. وممن استدل بها محمود أبو رية[86]، وأحمد صبحي منصور[87]، وغيرهم.

والجواب على هذه الشبهة من أوجه:

- أن في القرآن أوامر مجملة وجب علينا اتباعها ولا يمكن ذلك إلا بالرجوع إلى السنة النبوية لبيان هذه الأوامر، فلو لم تكن حجة لما وجب علينا الرجوع إليها لتطبيق هذه الأوامر، وقد جاء عن عمران بن حصين ﷺ ما يبين هذا المعني عندما قال له رجل:" لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له عمران: "إنك امرؤ أحمق، أتجد في كتاب الله الظهر أربعاً لا تجهر فيها بالقراءة؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة، ونحو هذا، ثم قال: أتجد هذا في كتاب الله مفسراً؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر ذلك".[88]

---

[81] – الرسالة للشافعي (437).

[82] – سورة الأنعام (38).

[83] – في مجلة المنار (515/9)، مقال: الإسلام هو القرآن وحده.

[84] – أضواء على السنة المحمدية (377).

[85] – سورة النحل (89).

[86] – أضواء على السنة المحمدية (377).

[87] – القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي (لماذا القرآن) (25).
ولتأليفه هذا الكتاب قصة وجدتها على الانترنت ملخصها أن.....

[88] – أخرجه مسدد –كما في المطالب العالية لابن حجر – (437/12/ رقم 3098)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم 815)، والخطيب في الكفاية (105/1/ 24)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (1193/2/ 2349)، وسنده صحيح.

فإن اعترض على ذلك بقوله إن بيان أحكام الصلاة والزكاة والحج قد نقلت بالسنة العملية المتواترة، وهي حجة، يقال لهم: أين وجدوا بيان هذه الأحكام العملية المنقولة بالتواتر، هل في كتاب الله أم في غيره؟ فلا يسعهم الجواب إلا بالثاني، فسقط اعتراضهم.

أن قوله تعالى ﴿ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ ليس المقصود به القرآن، إنما اللوح المحفوظ[89].

- حمل كلمة "شيء" على ظاهرها لا يستقيم هنا، لأنه يشمل أموراً كثيراً سواء في الدين أو الدنيا لم يرد بيانها في القرآن، فلم يبق إلا أن تحمل على معنى آخر، وللعلماء في توجيه الآية مسلكان:

الأول: أن المراد لم يفرط في شيء من أمور الدين وأحكامه، وأنه بينها جميعها دون ما عداها، إلا أن هذا البيان على نوعين: بيان بطريق النص، وبيان بطريق الإحالة على دليل من الأدلة الأخرى التي اعتبرها الشارع في كتابه أدلة وحججا على خلقه[90].

الثاني: أن الكتاب لم يفرط في شيء من أمور الدين على سبيل الإجمال، وبين جميع كليات الشريعة دون النص على جزئياتها وتفاصيلها، ومن المعلوم أن ذلك لا يكفي في استنباط المجتهد ما يقوّم به العبادة، ويحرر المعاملة، فلا بد له من الرجوع إلى ما يبين له المجمل ويفصله له، ويبين جزئيات الكليات[91].

3– الزعم بأنه ورد النهي عن كتابة السنة فلا حجة فيها إذا، وممن قال به: محمود أبو رية[92]، وعبد الجواد ياسين، وغيرهم[93].

والجواب من أوجه:

لا تلازم بين النهي عن الكتابة وعدم الحجية، فالحجية ثابتة بدون الكتابة، وطرق النقل ليست محصورة في الكتابة فقط، بل إن الكتابة إذا لم تكن مستوفية لشروطها كانت ناقصة الحجة بحسب نقصان هذه الشروط، مثلها مثل المشافهة، وهذا أمر ظاهر لا يعوزه دليل، نعم، لا شك أنه إذا اقترنت المشافهة بالكتابة كان ذلك أقوى، وخير مثال على ذلك كتاب الله – تعالى–فإنه إنما وصل

---

[89] – انظر: تفسير الطبري – جامع البيان عن تأويل آي القرآن–(346/11)، وتفسير ابن كثير (254/3).

[90] – حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق (385).

[91] – المصدر السابق (388).

[92] – أضواء على السنة المحمدية (19 وما بعدها).

[93] – السلطة في الإسلام (238).

إلينا بداية مشافهة، كما جاء في الصحيحين[94] من حديث ابن عباس عند قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [95] قال: فاستمع له وأنصت: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [96] ثم إن علينا أن تقرأه، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأه).

1- استدلالهم بالنهي عن الكتابة منقوض بما يعتقدونه من عدم الحجية ابتداءً، فكيف يحتجون بما ليس حجة عندهم.

2- أن الواجب عند الاستدلال لقضية معينة هو جمع الأدلة الواردة في القضية كلها ثم دراستها للوصول إلى نتيجة شاملة، أما الاقتصار على أدلة محددة فقط فلن يعطي نتيجة صحيحة، وكذلك هنا فقد أهمل المنكرون أدلة كثيرة فيها الأمر بالكتابة سواء كانت صادرة من النبي ﷺ أو من فعل الصحابة أنفسهم، منها: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال:" قلت: يا رسول الله، إني أسمع منك أشياء، أفأكتبها؟ قال: «نعم»، قلت: في الغضب والرضا؟ قال: «نعم، فإني لا أقول فيهما إلا حقا".[97]

بل منها ما ورد عن أبي سعيد الخدري نفسه راوي حديث النهي: يقول: "ما كنا نكتب شيئا غير القرآن والتشهد".[98]

وحديث علي رضي الله عنه "من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة–قال: وصحيفة معلقة في قراب سيفه–فقد كذب، فيها أسنان الإبل، وأشياء من الجراحات".[99]

وقد جمع العلماء بينها بوجوه، منها:

- أن النهي عن الكتابة كان في بداية الأمر خشية اختلاط القرآن بالحديث، فلما اكتمل نزول

---

[94] – صحيح البخاري (1/8/ح5)، وصحيح مسلم (1/330/ح 448).

[95] – سورة القيامة (18).

[96] – سورة القيامة (19).

[97] – أخرجه أحمد في مسنده في عدة مواضع منها: (11/593/ ح 7020)،– واللفظ له–، والدارمي في مسنده (1/429/ح 501)، وأبو داود في سننه (3/318/ح 3646)، والحاكم في مستدركه (1/186/ح 357)، والبيهقي في المدخل للسنن الكبرى (ص414/ح755)، وغيرهم، كلهم من طرق عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه به، وإسناده صحيح.

[98] – انظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (93).

[99] – أخرجه البخاري في صحيحه (1/33/ح111)، ومسلم في صحيحه (2/994/ ح 1370)، واللفظ له.

القرآن، وأمن اللبس أذن بالكتابة.

- أن النهي كان عن كتابتهما في صحيفة واحدة.
- أن النهي كان خاصاً لمن خشي منه الاتكال على الكتابة.

وللاستزادة والتوسع ينظر: كتاب: حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق[100]، والسنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب[101].

5– الزعم بأن الخلفاء الراشدين عارضوا كتابة السنة قولا وفعلا.

وممن قال به محمود أبو رية[102]، وإبراهيم فوزي[103].

والجواب من أوجه:

1– تقدم أنه عند بيان الاستدلال لقضية معينة لا بد من جمع جميع الأدلة للوصول إلى نتيجة صحيحه، وهؤلاء العقلانيون يجمعون **بين**: انتقاء الأدلة الموافقة لمذهبهم ويتركون ما يخالف ذلك، **وبين** عدم مبالاتهم بصحة هذه الأدلة، بل يحذفون ما يبين ضعف دليلهم كثيراً، وعند ذكر الأدلة المخالفة لهواهم تجدهم يتعنتون في ردها بأضعف حجة، ولو بعدم موافقة الدليل لفكرهم، وسأضرب لهذا مثلاً من فعل إبراهيم فوزي، فقد نقل في كتابه تدوين السنة–وهو أول دليل استدل به على هذه القضية– ما جاء عن عائشة – رضي الله عنها–، قالت: "جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً قالت: فغمني فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنا فحرقها". إلى هنا انتهى نقله وحذف بقية النص؛ لأنه يناقض ما ادعاه دليلاً على قضيته، ولم يكتف بهذا فقط، بل حذف تعليق الذهبي على هذا النص وهو قوله –أي الذهبي–: "فهذا لا يصح والله أعلم".[104]

وأما بقية النص المحذوف فهو قول عائشة – رضي الله عنها–:" فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذاك".

---

[100] – ص 392.

[101] –(3030/1).

[102] – أضواء على السنة المحمدية (19).

[103] – تدوين السنة (49).

[104] – تذكرة الحفاظ للذهبي (11/1).

فهذا التعليل من أبي بكر ﷺ – مخالف لما ادعاه فوزي من محاربة الخلفاء لكتابة السنة كما هو بين، فلو كان النهي عن كتابة السنة مطلقاً لما كتب أبو بكر ابتداءً، ولو كان معارضاً لكتابة السنة لما جمع ما كتب، ولكنه أحرق ما كتبه خوفاً وورعاً من أن يكون مشاركاً في نقل حديث حصل فيه تغيير، وهذا من باب التثبت كما تقدم بيانه في قصة أبي بكر مع الجدة.

وقد ضعف هذا الأثر الذهبي، وكذا ابن كثير بقوله: "هذا غريب من هذا الوجه جدا وعلي بن صالح لا يعرف".[105]

وهكذا بقية الأدلة التي استدلوا بها على هذه القضية، وللاستزادة ينظر في كتاب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية – دراسة نقدية[106].

6–الزعم بأن تدوين الحديث تأخر إلى ما بعد القرن الأول–على اختلاف بينهم في تحديده – مما يضعف حجيته والاعتماد عليه[107]. وممن قال به: محمود أبو رية[108] ، ومحمد توفيق صدقي[109].

والجواب من أوجه:

1– تقدم أنه لا تلازم بين الكتابة والحجية[110].

2– تأخر التدوين لا يستلزم تأخر الكتابة، فالتدوين مرحلة بعد الكتابة، ثم يلي ذلك التصنيف.

يقول الدكتور محمد عجاج الخطيب: ويفهم من هذا أن التدوين الرسمي كان في عهد عمر بن عبدالعزيز، أما تقييد الحديث وحفظه في الصحف والرقاع والعظام فقد مارسه الصحابة في

---

[105] – انظر: جامع الأحاديث للسيوطي (120/25/رقم 27730).

[106] –ص 157 وما بعدها.

[107] – انظر: مجلة المنار (754/10).

[108] – أضواء على السنة المحمدية (232).

[109] – في مقال بعنوان: الإسلام هو القرآن وحده (515/9).

[110] – انظر: (ص21).

عهد رسول اللهﷺ، ولم ينقطع تقييد الحديث بعد وفاته–عليه الصلاة والسلام–، بل بقي جنبا إلى جنب مع الحفظ حتى قيض الله للحديث من يودعه في المدونات الكبرى[111].

3- كتابة الحديث بدأت في مرحلة متقدمة جداً منذ عصر النبوة فممن، كتب من الصحابة: عبد الله بن عمرو، وعلي بن أبي طالب وغيرهم.

وقد أوصلهم الدكتور الأعظمي في رسالته الماجستير: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه تحت فصل: كتابة الصحابة والكتابات عنهم إلى (52) صحابياً[112].

4- الاستدلال بأن أول محاولة للتدوين بأمر من عمر بن عبد العزيز لأبي بكر بن حزم وابن شهاب ليس دقيقاً، وإن كان هو المشهور، فقد سبق في هذا الأمر كما ذكر الدكتور محمد عجاج الخطيب[113]: "لقد تبين لي أثناء البحث في موضوع تدوين السنة، وخاصة في دراسة رجال الحديث في عصر الصحابة والتابعين–أن أمير مصر: عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي (ت 85). قد حاول جمع حديث رسول الله ﷺ، وقد روى هذا إمام الديار المصرية ومحدثها الليث بن سعد، قال: "حدثني يزيد بن أبي حبيب، أن عبد العزيز بن مروان، كتب إلى كثير ابن مرة الحضرمي–(توفي بين سنة :70 و 80)،–وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً من أصحاب رسول الله ﷺ، قال ليث: وكان يسمي الجند المقدم، قال: فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هريرة، فإنه عندنا. لم يطلب حديث أبي هريرة لأنه كان عنده وكان قد سمعه عبد العزيز بن مروان من أبي هريرة".

إلى أن قال: "إذا ثبتت استجابة كثير بن مرة لطلب أمير مصر، فيعني هذا أن بعض الحديث النبوي قد دون رسميا في منتصف العقد الهجري الثامن قبل انقضاء القرن الأول. وعلى أية حال، فإن اهتمام أمير مصر بحديث رسول الله ﷺ وتدوينه يزيدنا ثقة بأن التدوين قد سار جنبا إلى جنب مع الحفظ، ولم يتأخر قط إلى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، فيكون شرف المساهمة في تدوين الحديث، قد كلل الوالد الأمير والابن الخليفة البار، ويكون لهما جميعا شرف العمل لحفظ الحديث وتدوينه رسميا".

---

[111] – السنة قبل التدوين (332/1).

[112] – (92/1).

[113] –في كتابه السنة قبل التدوين (373/1).

القسم الثاني: ذكر بعض المسالك العقلية المتعلقة برد نصوص السنة النبوية أو تحريفها مع ذكر الأمثلة والرد عليها[114].

لقد اختلفت مسالك المعارضين لسنة النبي ﷺ حسب أهوائهم وأفكارهم ومنطلقاتهم الفكرية في معارضة النصوص النبوية.

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث: "إن من حمل أمر الدين على ما شاهد، فجعل البهيمة لا تقول والطائر لا يسبح.... والذباب لا يعلم موضع السم وموضع الشفاء، واعترض على ما جاء في الحديث مما لا يفهمه....فإنه منسلخ من الإسلام، معطل ....مخالف لما جاء به الرسول ﷺ ، ولما درج عليه الخيار من صحابته والتابعون.

ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ كان كمن كذب به كله...وما علمت أحداً ينكر هذا إلا قوماً من الدهرية، وقد اتبعهم على ذلك قوم من أهل الكلام والجهمية".

المسلك الأول: ادعاء مخالفة القرآن:

وهذا المسلك استعمله كثير ممن أنكر السنة النبوية قديما وحديثاً، السنة كلها أو بعضاً منها ، وأن تعارض السنة مع القرآن يوجب طرح السنة باعتبار أن القرآن ثبوته أقوى من ثبوت القرآن وأنه لا مناص من ترجيح القرآن مع أن هذا التعارض الواقع لا وجود له حقيقة: لأن ما صدر عن النبي ﷺ لا يمكن أن يعارض القرآن، ولهذا استسهلوا إنكار السنة بدون حرج، بل طعنوا في نقلة الحديث والأثر، ولو أتعبوا أنفسهم قليلاً في مراجعة كتب أهل العلم حول الأحاديث التي أوقعت إشكالات عندهم لم احتاجوا لركوب هذا المركب الوعر، وقد وضع بعض المبتدعة حديثاً يوافق هذا المبدأ، وهو: "ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا" وهذا الحديث نفسه مخالف لما جاء في كتاب الله، فهو باطل سنداً ومتناً، والله المستعان.

وقد روى الخطيب البغدادي بسنده أن سعيد بن جبير حدث حديثاً عن رسول الله ﷺ فقال رجل من أهل مكة: "إن الله يقول في كتابه كذا وكذا، فغضب سعيد بن جبير غضباً شديداً، وقال:" ألا أراك تعارض كتاب الله بحديث رسول الله ﷺ ورسول الله أعلم بكتاب الله منك".[115]

وهذا مثال على اتباع هذا المسلك مع الجواب عليه:

---

[114] –اقتصرت في هذا البحث على ثلاثة مسالك فقط لصغر البحث، وإلا فالمسالك أكثر من ذلك، ولعل الله ييسر إفرادها في مؤلف مستقل، مع ملاحظة أن هذه المسالك قد تتداخل مع بعضها عند ذكر الأمثلة.

[115] – الجامع لأخلاق الراوي (200/1).

إنكار قضية سحر النبيﷺ، وأن إثباتها مخالف للقرآن الكريم، وأن فيه تشكيكاً في الرسالة، وإثبات سحره – ﷺ–يفقد المصداقية في أقواله وأفعاله.

والجواب من أوجه:

1- أن حديث سحر النبي ﷺ قد ثبت بطرق صحيحة، فقد أخرج الحديث البخاري–في عدة مواضع–ومسلم في صحيحيهما، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد وأبو يعلى، وغيرهم.

2- أن الإجماع واقع على أن الأنبياء معصومون من التقصير والخطأ في تبليغ الرسالة.

3- أن هذا السحر غاية ما فعله بالنبي ﷺ كما جاء في البخاري- "أنه كان يخيل إليه أنه يفعل الشي وما فعله"، فلو ثبت شيء غير ذلك لنقل، بل لم ينقل أنه تكلم بكلمة واحدة أثناء مدة السحر.

قال المازري – رحمه الله – :"وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث من طريق ثابتة وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع ولعله يتخيل إليه جبريل–عليه السلام–وليس ثم ما يراه أو أنه أوحى إليه وما أوحي إليه وهذا الذي قالوه باطل وذلك أن الدليل قد قام على صدقه فيما يبلغه عن الله سبحانه وعلى عصمته فيه والمعجزة شاهدة بصدقه وتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل، وما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث بسببها ولا كان رسولا مفضلا من أجلها هو في كثير منه عرضة لما يعترض البشر فغير بعيد أن يخيل إليه في أمور الدنيا ما لا حقيقة له".[116]

4- لا تلازم بين إثبات سحر النبيﷺ، وما نفاه القرآن، فإن ما نفاه القرآن (إن يقول الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً)[117] يريدون بذلك إنكار الرسالة عموماً، وهذا كان في زمن مكة، وأما قضية السحر فكانت في المدينة في السنة السابعة من الهجرة كما ذكر ابن حجر[118]، فلا علاقة بينهما.

5- ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ قال بعض الأشعار، من حديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ كان يقول في غزوة حنين:" أنا النبي لا كذب ....أنا ابن عبد المطلب"[119] ، وكذلك ما ورد من حديث جندب: "بينما النبيﷺ يمشي إذ أصابه حجر، فعثر، فدميت

---

[116] – المعلم بفوائد مسلم (159/3).

[117] – سورة الإسراء (47).

[118] – فتح الباري (226/10).

[119] – صحيح البخاري (ح3042).

إصبعه، فقال: «هل أنت إلا إصبع دميت ... وفي سبيل الله ما لقيت»[120]

وجاء في القرآن نفي ذلك في قوله ﴿ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [121]، وجاء على لسان الكفار ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [122]، فهل نقابل هذا بالنفي للأحاديث الصحيحة أم الأولى توجيهها بما لا يتعارض، وهذا ما فعله أئمة الإسلام، وهو الحق، وهل فهم معنى كل نص في سياقه أكثر عقلاً أم الذي ضرب النصين ببعضهما ولم يستوعب عقله انسجام النصوص مع بعضها، ولم يعترف بقدر العلماء السابقين له؟؟ قال ابن حجر[123] :" وقد اختلف في جواز تمثل النبي ﷺ بشيء من الشعر وإنشاده حاكياً عن غيره، فالصحيح جوازه". وكذلك جاء في القرآن على لسان الكفار ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ ، فهل نقابل ادعاء الكفار بأن ننفي من بشرية الرسول ما يثبت عكسه الكفار؟ فليس كل ما يقوله الكفار كذباً وإنما لكل قول ميزان واعتبار.

المسلك الثاني: ادعاء مخالفة العدالة الإلهية:

المثال: إنكار الشفاعة بحجة الاتكال عليها في فعل المعاصي، وأنها مخالفة للعدالة، وأن إثبات الشفاعة يعادل فوضى الوسائط التي نعرفها في الدنيا.

يقول مصطفى محمود[124]: "أما الشفاعة بمعنى هدم الناموس وإخراج المذنبين من النار وإدخالهم الجنة... فهي فوضى الوسائط التي نعرفها في الدني، ولا وجود لها في الآخرة، وكل ما جاء بهذا المعنى في الأحاديث النبوية مشكوك في سنده ومصدره لأنه يخالف صريح القرآن، ولا يعقل من نبي القرآن أن يطالب بهدم القرآن..."

والجواب من أوجه:

1–أن الشفاعة أمر غيبي، فلا مدخل للعقل فيه.

2–أن قياس الشفاعة في الآخرة على الشفاعة الحاصلة في الدنيا قياس مع الفارق، فالوساطة في

---

[120] – المصدر السابق (ح6146).

[121] – سورة يس (الآية69).

[122] – سورة الأنبياء (الآية5).

[123] – في الفتح (541/10).

[124] – في كتابه: الشفاعة (ص 19).

الدنيا يكون فيها الحق والباطل، أما الشفاعة في الآخرة فليس فيها إلا الحق.

3-وجود فساد في قضية ما لا يستلزم منه تعميم الأمر على جميع القضايا المشابهة.

4-الحكمة واضحة في موضوع الشفاعة فلا غموض فيها وهي الرحمة والفضل الإلهي، وهي تكريم لبعض عباده.

5-العقل لا يمنع من عفو السيد وتصرف المالك في ملكه متى شاء.

أن الشفاعة وردت فيها أحاديث صحيحة كثيرة حتى عدها بعض أهل العلم من المتواتر[125]، فكيف ترد كل هذه الأحاديث لمجرد شبهة؟! بل إن العلماء استدلوا على إثبات الشفاعة بقوله تعال: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[126].

المسلك الثالث: ادعاء مخالفة الذوق العام والصحة والعقل:

المثال: حديث «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء»[127].

وهذا المثال المذكور هنا من أشهر الأمثلة التي ذكرها المعترضون على السنة النبوية، وقد تنوعت مسالك الطاعنين فيه:

- قالوا: إن حديث الذباب غريب عن الرأي والتشريع جميعاً، أما التشريع فإنه تعلق بالنفع والضرر، فمن قواعد الشرع العامة أن كل ضار قطعاً فهو محرم قطعاً، وكل ضار ظناً فهو مكروه كراهة تحريمية أو تنزيهية إن كان الظن ضعيفاً. فغمس الذباب في المائع الذي يقع فيه لا يتفق مع قاعدة تحريم الضار ولا مع قاعدة اجتناب النجاسة.

وأما الرأي فلا يمكن أن يصل إلى التفرقة بين جناحي الذبابة في أن أحدهما سام ضار والآخر ترياق واق من ذلك السم...[128]

- وقال محمد توفيق صدقي:" فليس ورود هذا الحديث في البخاري دليلاً قاطعًا على أن النبيﷺقاله بلفظه مع منافاته للعلم، وعدم إمكان تأويله...." إلى أن قال:" على أن حديث الذباب هذا رواه أبو هريرة، وفي حديثه وتحديثه مقال بين الصحابة أنفسهم

---

[125] – انظر: فتح الباري (426/11).

[126] – المصدر نفسه.

[127] – رواه البخاري في صحيحه (ح5782).

[128] – انظر: مجلة المنار (37/29).

خصوصًا فيما انفرد به، كما يعلم ذلك من سيرته.."[129].

والجواب من أوجه:

1– حديث الذباب هذا لم ينفرد به أبو هريرة وحده، بل رواه غيره من الصحابة، كما هو مخرج في كتب السنة[130].

قال أبو جعفر الطحاوي[131] بعد روايته للأحاديث الواردة في غمس الذباب: "فقال قائل من أهل الجهل بآثار رسول الله ﷺ وبوجوهها: وهل للذباب من اختيار حتى يقدم أحد جناحيه لمعنى فيه ويؤخر الآخر لمعنى فيه خلاف ذلك المعنى؟ فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله –عز وجل– وعونه: أنه لو قرأ كتاب الله –عز وجل– قراءة متفهم لما يقرؤه منه لوجد فيه ما يدله على صدق قول رسول الله ﷺ هذا، وهو قوله –عز وجل–: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾[132] ، وكان وحي الله –عز وجل– إليها هو إلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به، كمثل قوله جل وعز في الأرض:قَالَ تَعَالَى:﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾[133] . ووحيه لها هو إلهامه إياها ما شاء أن يلهمها إياه، حتى يكون منها ما أراد الله –عز وجل– أن يكون منها، والنحل كذلك فيما يوحيه إليها ليكون منها ما قد شاء الله –عز وجل– أن يكون منها. حتى يمضي في ذلك بإلهامه إياها له، وحتى يكون منها ما أراد –عز وجل– أن يكون منها. فمثل ذلك الذباب ألهمه –عز وجل– ما ألهمه مما يكون سببا لإتيانه لما أراده منه من غمس أحد جناحيه فيما يقع فيه مما فيه الداء، والتوقي بجناحه الآخر الذي فيه الشفاء، ومن ذلك قوله –عز وجل– مما أخبر به عن النمل: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا

---

[129] – المصدر السابق (18/ 433).

[130] – فقد أخرجه النسائي (ح4262) وابن ماجه(ح3504)، والطيالسي في مسنده (ح2302)، وأحمد في مسنده (ح11189)، وابن حبان (1247) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري بسند حسن، وأخرجه البزار في مسنده (ح7323) والطبراني في الأوسط (ح2735) من حديث أنس بن مالك بسند صحيح، وانظر: نيل الأوطار للشوكاني (77/1)، والسلسلة الصحيحة للألباني (1/ 37/ح38).

[131] – في شرح مشكل الآثار (342/8).

[132] – سورة النحل:(68،69).

[133] – سورة الزلزلة:(4،5).

ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [134]. فألهمها الله –عز وجل– ما كان منها من ذلك مما يكون سببا لنجاتها ونجاة أمثالها من سليمان ﷺ ومن جنوده، فمثل ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ في الذباب مما ذكرنا. ومثل ذلك ما قد علمنا الله –عز وجل– في الهدهد مع سليمان ﷺ من قوله ﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةً تَمۡلِكُهُمۡ ﴾[135]، وكان ذلك لإلهام الله –عز وجل– إياه ذلك، ولم يكن قبله من أهل الكلام حتى ألهمه ما ألهمه مما أنطقه به. فمثل ذلك ما قد رويناه عن رسول الله ﷺ في الذباب مما ذكرنا، وفيما تلونا مما في كتاب الله –عز وجل– في النحل وفي النمل ما قد دل على أن سائر الأشياء كذلك، وأن الله–عز وجل–يلهمها ما شاء إذا شاء حتى يكون بما يلهمها من ذلك لغيرها من سائر خلقه مما هو معروف قبل ذلك بمثل ما كان من ذلك الإلهام، والله –عز وجل– نسأله التوفيق.

2– زعمهم كونه مخالفاً للطب غير دقيق، فالطب أثبت وجود الضرر في الذباب، والحديث أثبت هذا وزيادة، فذكر أن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وأن هذا الداء يزول بهذا الدواء، يقول ابن القيم[136]: "فأمر النبي ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله – سبحانه – في جناحه الآخر من الشفاء، فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة، فيزول ضررها، وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج، ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحي إلهي خارج عن القوة البشرية".

3– جعل العلم التجريبي مقياساً لقبول النصوص الشرعية غير صحيح، فالعلم التجريبي متجدد وقابل للتطور، وبعض ما نفاه سابقاً قد أثبته لاحقاً والعكس بالعكس، يقول العلامة المعلمي[137]: "وعلماء الطبيعة يعترفون بأنهم لم يحيطوا بكل شيء علماً، ولا يزالون يكتشفون الشيء بعد الشيء، فبأي إيمان ينفي أبو رية وأضرابه أن يكون الله تعالى أطلع رسوله ﷺ على أمر لم يصل إليه علم الطبيعة بعد؟ هذا وخالق الطبيعة ومدبرها هو واضع الشريعة، وقد علم سبحانه أن كثيراً من عباده يكونون في ضيق من العيش، وقد يكون قوتهم اللبن وحده، فلو أرشدوا إلى أن يريقوا كل ما وقعت فيه ذبابة لأجحف بهم ذلك. فأغيثوا بما في الحديث، فمن خالف هواه وطبعه في استقذار الذباب فغمسه

---

[134] – سورة النمل:(18).

[135] – سورة النمل:(23).

[136] – في زاد المعاد (103/4).

[137] – في الأنوار الكاشفة (ص221).

تصديقاً لله ورسوله دفع الله عنه الضرر، فكان في غمس ما لم يكن انغمس ما يدفع ضرر ما كان انغمس، وعلماء الطبيعة يثبتون لقوة الاعتقاد تأثيراً بالغاً، فما بالك باعتقاد منشؤه الإيمان بالله ورسوله؟"

4– قد أثبت العلم الحديث صدق الحديث، فقد نقل الدكتور: خليل إبراهيم ملا خاطر[138] عدة مقالات وتقارير عن تجارب أجريت من قبل مختصين في دول غربية، وكذلك في دول إسلامية، حول الذباب والفوائد الطبية التي حصلوا عليها، وأنها موافقة للحديث النبوي الشريف.

5– لو لم يكن الذباب محصناً بمضادات تلك الجراثيم لماتت الذبابة بعلوق الجراثيم بها ولما بقي ذباب في العالم[139].وقد ألف في الرد على من طعن في هذا الحديث عدة مؤلفات وأبحاث.

[138] – في كتابه: الإصابة في صحة حديث الذبابة (ص149).

[139] – أفاده طبيب إحدى الجامعات كما في كتاب: السنة المطهرة والتحديات (ص173).

الخاتمة والتوصيات:

هذه أهم النتائج والتوصيات التي أختم بها هذا البحث:

- الشريعة لا تأتي بما يخالف العقول السليمة.
- التسليم للشريعة موقف عقلاني.
- الشبهات المعاصرة المثارة على النصوص النبوية امتداد للاتجاهات المنحرفة قديماً.
- الطعن في السنة طريق إلى الطعن في الشريعة كلها.
- إن منهج المحدثين منهج دقيق أصيل، وهو أدق منهج في توثيق النصوص ونقدها.
- عدم الاغترار بكثرة أدلة المعارضين للسنة النبوية، فما أكثر خيانتهم العلمية في هذا الباب.
- أهمية تدريس مادة تدوين السنة النبوية وحجيتها والشبه المثارة حولها– في المؤسسات العلمية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع:

-الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط: دار الراية للنشر والتوزيع.

-الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية – دراسة نقدية، غازي محمود الشمري، ط: دار النوادر، لبنان، ط: الأولى، عام 1432هـ.

-الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، للدكتور: سعود العريفي، ط: دار عالم الفوائد، ط: 1، عام: 1419هـ.

-الإسلام والعقلانية، للتهانوي، ط: أكاديمية شيخ الهند، ط:1، عام: 1432هـ.

-الإصابة في صحة حديث الذبابة، لخليل إبراهيم ملا خاطر، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط: الأولى.

-أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ط: دار المعارف، ط: 6.

-الاعتصام للشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي ط: دار ابن عفان، ط:1، عام: 1412هـ

-الأعلام للزركلي الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشرة-أيار/مايو 2002 م.

-أمالي ابن بشران، تحقيق: عادل العزازي، ط: دار الوطن، ط:1.

-الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، للمعلمي، ط: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، ط:1406هـ.

-البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق: عبد الله التركي، ط: دار هجر، ط:1، عام:1418هـ.

-البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير ، لابن الملقن، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع-الرياض-السعودية الطبعة: الاولى، 1425هـ.

-بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، طبعة: مجمع الملك فهد، ط 1، 1426هـ.

-تاريخ ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، ط: دار الفكر، ط: 2، عام: 1408 هـ.

-تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، ط: دار الجيل، عام:1393هـ.

-تدريب الراوي للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط: مكتبة الرياض الحديثة.

-تدوين السنة، إبراهيم فوزي، رياض الريس للكتاب والنشر، الطبعة الثانية،1995.

-تذكرة الحفاظ للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1998م.

-تغليق التعليق لابن حجر، تحقيق: سعيد القزقي، ط: المكتب الإسلامي، ط 1.

-تفسير ابن كثير، تحقيق: سامي سلامة، ط: دار طيبة، ط:2.

-تقييد العلم للخطيب البغدادي، الناشر: إحياء السنة النبوية – بيروت.

-التمهيد لابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب-، عام 1387 هـ.

-جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطى والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوى، والفتح الكبير للنبهانى) ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف علي جمعة (مفتي الديار المصرية)، طبع على نفقة: حسن عباس زكى، عدد الأجزاء: 13.

-جامع البيان عن تأويل آي القران، للطبري، تحقيق: أحمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ط: 1، عام: 1420هـ.

-جامع الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، عام: 1998م.

-جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414هـ-1994م.

-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف.

-حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق ، ط: دار الوفاء-المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط: 1407هـ.

-خلق أفعال العباد للبخاري، تحقيق: د: عبد الرحمن عميرة، ط: دار المعارف السعودية.

-درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، تحقيق: د: محمد رشاد سالم. ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: 2، عام:1411هـ.

-دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي، ط: الأولى، سنة 1400هـ، عدد الأجزاء: 2.

–دلائل النبوة للبيهقي: تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط: دار الكتب العلمية، ط:1.
–الرسالة للشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، ط: مكتبة الحلبي، ط: 1، عام: 1358هـ.
–رواية التائب من الكذب في الحديث النبوي بين الرد والقبول، للدكتور: خالد الدريس، ط: دار المحدث، ط: 1، عام: 1428هـ.
–زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت–ومكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط:27.
–سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، ط: مكتبة المعارف، ط: الأولى.
–السلطة في الإسلام، عبد الجواد ياسين، ط: المركز الثقافي العربي، ط: 1، عام:1998م.
–السن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، ط: 3.
–السنة المطهرة والتحديات، لنور الدين عتر، ط: مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، بجامعة قطر، العدد: الثالث، سنة 1408هـ.
–السنة قبل التدوين المؤلف، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، أصل الكتاب: رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1400 هـ–1980م.
–السنة لأبي بكر بن أبي عاصم ، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الأولى، 1400هـ.
–السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، طبعة المكتب الإسلامي، ودار الوراق للنشر والتوزيع.
–سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء الكتب العربية.
–سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت.
–سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط:3، عام: 1405هـ.
–صحيح البخاري، تحقيق: زهير الناصر، ط: دار طوق النجاة، ط: 1، عام 1422هـ.
–صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي.
–الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، ط: دار العاصمة، ط: 1، عام: 1408هـ.

-العلل ومعرفة الرجال لأحمد، تحقيق: وصي الله عباس، ط: دار الخاني، ط:2، عام: 1422هـ.

-علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، ط: دار الفكر، ط: 1406هـ.

-فتح الباري لابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط: دار المعرفة، ط: 1379هـ.

-فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق: د: عبد الكريم الخضير، ود: محمد آل فهيد، ط: مكتبة دار المنهاج، ط 4، عام: 1436هـ.

-القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي، أحمد صبحي منصور، ط: دار الانتشار العربي، ط: الأولى، سنة 2005م، بيروت – لبنان.

-الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي، المحقق: ماهر ياسين الفحل الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام الطبعة: الأولى، 1432 هـ

-مجلة المنار، محمد رشيد رضا وغيره، ط: مطبعة المنار، سنة النشر: 1315هـ.

-مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد، ط: 1416هـ.

-مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، تحقيق: محمد البغدادي، ط: دار الكتاب العربي، ط: 3.

-المستدرك على الصحيحين للحاكم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، ط:1.

-مسند الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط: دار المغني للنشر والتوزيع، ط:1، عام: 1412هـ..

-مصطلح التاريخ لأسد رستم، ط: مركز تراث للبحوث والدراسات، ط: الأولى، سنة 2015م.

-مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار القبلة.

-المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، سبع عشر رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ .

-مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، ط: عالم الفوائد، ط: 1، عام: 1432.

-موطأ مالك – رواية يحي الليثي-تحقيق: د: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، ط: 2، عام: 1417هـ.
-نحو فقه جديد، تأليف: جمال البنا، ط: دار الفكر الإسلامي.
-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر، تحقيق: علي حسن الحلبي، ط: دار ابن الجوزي، ط 2، عام: 1432هـ.
-نيل الأوطار للشوكاني-طبعة دار الحديث بمصر، تحقيق عصام الصبابطي، ط: الأولى.
-ينبوع الغواية الفكرية، تأليف: عبد الله العجيري، ط: مجلة البيان، ط: 1، عام:1424هـ.